

٢ المجريدة الرسمية - العدد ٤٧ مكرر (د) في ٢٧ نوفمبر سنة ٢٠١٩

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٩١٠ لسنة ٢٠١٩

بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال

الصادر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢

الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٥١ لسنة ٢٠٠٣

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ وتعديلاته ؛
وعلى قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون
رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته ؛

وعلى قانون مكافحة غسل الأموال الصادر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ ؛
وعلى القانون رقم ٨ لسنة ٢٠١٥ في شأن تنظيم قوائم الكيانات الإرهابية والإرهابيين ؛
وعلى قانون مكافحة الإرهاب الصادر بالقانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٥ ؛
وعلى اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء
رقم ٩٥١ لسنة ٢٠٠٣ وتعديلاته ؛

وعلى ما عرضه رئيس مجلس أمناء وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يستبدل بنصوص المواد (٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤) من اللائحة التنفيذية لقانون
مكافحة غسل الأموال الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٥١ لسنة ٢٠٠٣
وتعديلاته المشار إليها النصوص الآتية :

المادة (٥٠) :

" وفقاً لأحكام المادة (٢١) من القانون تتخذ الوحدة الإجراءات اللازمة لتنفيذ التزامات
مصر وفقاً للاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق الدولية ذات الصلة بتمويل الإرهاب وتمويل انتشار
أسلحة الدمار الشامل ، بما يشمل تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣ لسنة ٢٠٠١ ،
ويتم تنفيذ هذا القرار وفقاً لأحكام المواد من (٥١ حتى ٥٦) من هذه اللائحة " .

الجريدة الرسمية - العدد ٤٧ مكرر (د) في ٢٧ نوفمبر سنة ٢٠١٩ - ٣

المادة (٥١) :

- "يتم الإدراج على قائمتي الكيانات الإرهابية والإرهابيين وفقاً للإجراءات الآتية :
- ١ - يقدم النائب العام طلب إدراج الكيانات والأشخاص على قائمتي الكيانات الإرهابية والإرهابيين إلى دائرة الجنايات المختصة بمحكمة استئناف القاهرة مشفوعاً بالتحقيقات أو المستندات أو التحريات أو المعلومات المؤيدة لهذا الطلب ، والتي تصدر قرارها في هذا الشأن خلال سبعة أيام من تاريخ تقديم الطلب .
 - ٢ - يكون طلب الإدراج بالنسبة للكيانات والأشخاص غير الموجهة أعمالهم لجمهورية مصر العربية بناءً على طلب يقدم إلى النائب العام من وزارة الخارجية بالتنسيق مع وزارة العدل أو من جهات إنفاذ القانون، مع مراعاة أن يكون طلب الإدراج مشفوعاً بالتحقيقات أو المستندات أو التحريات أو المعلومات المؤيدة لهذا الطلب ، وذلك على نحو عاجل ، وتقوم دائرة الجنايات المختصة بالفصل في طلبات الإدراج بإصدار قرارها في هذا الشأن خلال سبعة أيام من تاريخ تقديم الطلب .
 - ٣ - تقوم النيابة العامة بإدراج الكيانات والأشخاص بأي من قائمتي الكيانات الإرهابية والإرهابيين عند صدور أحكام جنائية نهائية بإسباغ وصف "الكيان الإرهابي" أو "الإرهابي" على تلك الكيانات أو الأشخاص ، أو صدور قرار مسبب بالإدراج من الدائرة المختصة .
 - ٤ - ينشر قرار الإدراج على أي من قائمتي الكيانات الإرهابية والإرهابيين ، وقرار مد مدته ، في الوقائع المصرية .
 - ٥ - تقوم النيابة العامة دورياً بإعادة العرض على دائرة الجنايات المختصة بمحكمة استئناف القاهرة لطلب مد الإدراج على أي من قائمتي الكيانات الإرهابية والإرهابيين ، وذلك في حالة عدم صدور حكم نهائي بإسباغ الوصف الجنائي المنصوص عليه في المادة (١) من قانون تنظيم قوائم الكيانات الإرهابية والإرهابيين على الكيان أو الشخص المدرج ، على أن يتم إعادة العرض خلال مدة لا تتجاوز خمس سنوات من تاريخ الإدراج .

٤ الجريدة الرسمية - العدد ٤٧ مكرر (د) فى ٢٧ نوفمبر سنة ٢٠١٩

المادة (٥٢) :

"تترتب بقوة قانون تنظيم قوائم الكيانات الإرهابية والإرهابيين على نشر قرار الإدراج على أى من قائمتى الكيانات الإرهابية والإرهابيين ، أو قرار مددته فى الوقائع المصرية ، وطوال مدة الإدراج ، تجميد الأموال من قبل الجهات التى تقوم بالتجميد وفقاً لأحكام القانون المشار إليه ، ويحظر تمويل أو جمع أموال أو أشياء للإرهابى أو للكيان الإرهابى ، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر ، وذلك فور النشر وبدون تأخير، وتكون إجراءات التجميد وفقاً لما يلى :

١ - يتم تعميم قائمتى الكيانات الإرهابية والإرهابيين وما يطرأ عليهما من تعديلات - بما يشمل قرارات الإدراج ومدد المدة وقرارات رفع الأسماء من على القائمتين وتعديل نطاق الأموال المجمدة - على الجهات التالية لاتخاذ ما يلزم من إجراءات التجميد سواء بنفسها أو من خلال الجهات الخاضعة لرقابتها :

(أ) السلطات الرقابية .

(ب) الوحدة .

(ج) مصلحة التسجيل التجارى .

(د) مصلحة الشركات .

(هـ) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .

(و) مصلحة الشهر العقارى والتوثيق .

(ز) مصلحة الجمارك .

(ح) الإدارة العامة للمرور بوزارة الداخلية .

(ط) أية جهات أخرى يرى ضرورة تعميم القوائم عليها .

٢ - تقوم كل من السلطات الرقابية والوحدة بتعميم القائمتين على المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية الخاضعة لرقابتها لاتخاذ ما يلزم من إجراءات التجميد .

المجريدة الرسمية - العدد ٤٧ مكرر (د) في ٢٧ نوفمبر سنة ٢٠١٩ ٥

٣ - تلتزم الجهات التي تقوم بالتجميد بإخطار كل من الجهات المختصة بالرقابة عليها والوحدة، بالبيانات المتوفرة الخاصة بالأموال التي يتم تجميدها، وأية إجراءات أخرى يتم اتخاذها في هذا الشأن.

٤ - تلتزم الجهات التي تقوم بالتجميد بوضع وتنفيذ نظم داخلية فعالة يراعى بشأنها ما يلي:

(أ) تحديد الكيانات أو الأشخاص المدرجة أسماؤهم على قائمة الكيانات الإرهابية والإرهابيين.

(ب) التجميد الفوري، دون إشعار مسبق، لأموال الكيانات وأعضائها والأشخاص المدرجة أسماؤهم على قائمة الكيانات الإرهابية والإرهابيين، بما يشمل الأموال المملوكة بالاشتراك مع آخرين، والعائدات المتولدة منها، وفقاً لأحكام القانون المصري.

(ج) الرجوع إلى قائمة الكيانات الإرهابية والإرهابيين عند إجراء أية عملية أو الدخول في علاقة عمل جديدة مع الكيان أو الشخص للتأكد من مدى إدراجه على هاتين القائمتين.

(د) أن تتضمن سياسة إدارة المخاطر وقبول العملاء المطبقة بالمؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية المخاطر المتعلقة بالأشخاص المدرجين على قائمة الكيانات الإرهابية والإرهابيين وتحديد الإجراءات المناسبة للتعامل معها.

(هـ) التحديث الفوري للمعلومات المتعلقة بقائمة الكيانات الإرهابية والإرهابيين وما يطرأ عليهما من تعديلات فور ورودها.

(و) رفع التجميد عن الأموال المجمدة، دون إبطاء، في حالة تلقي ما يفيد رفع اسم الكيان أو الشخص من قائمة الكيانات الإرهابية والإرهابيين.

(ز) السماح بالتعامل على الأموال التي يتقرر إعفاؤها من التجميد في حال تلقي ما يفيد ذلك.

(ح) تقوم الجهات المختصة بالرقابة على الجهات التي تقوم بالتجميد بتهيئة الوسائل الكفيلة بالتحقق من التزامها بالتجميد، وتطبيق الإجراءات المقررة في شأن أية مخالفة في هذا الشأن وفقاً للقوانين والأنظمة ذات الصلة.

وفي كل الأحوال يتعين مراعاة حقوق الغير الذين يتصرفون بنية حسنة عند تنفيذ الآثار المترتبة على نشر قرار الإدراج.

٦ - الجريدة الرسمية - العدد ٤٧ مكرر (د) في ٢٧ نوفمبر سنة ٢٠١٩ .

المادة (٥٣) :

"تكون إجراءات رفع الأسماء من قائمتي الكيانات الإرهابية والإرهابيين أو الطعن في قرار الإدراج أو تعديل نطاق الأموال المجمدة وفقاً لما يلي :

١ - في حالة عدم قيام النيابة العامة بإعادة العرض على الدائرة المختصة للنظر في مد الإدراج في الموعد المقرر لذلك ، يجب رفع اسم الكيان أو الشخص المدرج على أي من القائمتين ، على أن يسرى ذلك من تاريخ انقضاء مدة الإدراج .

٢ - يكون للنائب العام خلال مدة الإدراج ، في ضوء ما يبديه من مبررات ، أن يطلب من الدائرة المختصة بالإدراج رفع اسم كيان أو شخص مدرج على أي من القائمتين .

٣ - يكون لذوي الشأن وللنيابة العامة الطعن في قرار الإدراج أمام الدائرة الجنائية بمحكمة النقض التي تحددها الجمعية العمومية للمحكمة سنوياً خلال ستين يوماً من نشر القرار ، وفقاً لإجراءات الطعن المعتادة .

٤ - يكون لذوي الشأن تضمين الطعن أمام الدائرة الجنائية بمحكمة النقض طلب السماح باستثناء مبالغ لتغطية أي من النفقات التالية من الأموال المجمدة :

(أ) **النفقات الأساسية** : بما يشمل المدفوعات المتعلقة بالمواد الغذائية ، أو الإيجار ، أو التمويل العقاري ، أو الأدوية والعلاج الطبي ، أو الضرائب ، أو أقساط التأمين ، أو رسوم المرافق العامة ، أو النفقات المرتبطة بدفع أتعاب مهنية معقولة والنفقات المرتبطة بتقديم الخدمات القانونية ، أو رسوم الخدمات المتعلقة بالحفظ أو صيانة الأموال المجمدة .

(ب) **النفقات الاستثنائية** : أية نفقات أخرى بخلاف النفقات الأساسية .

٥ - يكون لذوي الشأن استخدام المبالغ التي يصدر بها حكم من الدائرة المختصة باستثنائها من التجميد كنفقات أساسية أو استثنائية .

٦ - تقوم النيابة العامة فور تلقيها إخطاراً بنفي طعن ذوي الشأن في قرار الإدراج بدراسة أسباب الطعن وموافاة المحكمة بمذكرة بالرأي من تأييد الطعن أو رفضه مشفوعاً بالأسباب وتحريات جهات إنفاذ القانون والمستندات المؤيدة لذلك .

٧ - ينشر قرار رفع الاسم من على أي من قائمتي الكيانات الإرهابية والإرهابيين في الوقائع المصرية" .

الجريدة الرسمية - العدد ٤٧ مكرر (د) في ٢٧ نوفمبر سنة ٢٠١٩ - ٧

المادة (٥٤) :

"تقوم النيابة العامة بالتنسيق مع وزارة العدل بإبلاغ وزارة الخارجية بقرارات إدراج الكيانات والأشخاص الموجهة أعمالهم لجمهورية مصر العربية على أي من قائمتي الكيانات الإرهابية والإرهابيين ، وقرارات رفع أسماء هذه الكيانات والأشخاص من على أي من هاتين القائمتين فور نشرها مع توفير أكبر قدر ممكن من المعلومات والبيانات المؤيدة للإدراج أو الرفع لاتخاذ اللازم بشأن تعميمها على الجهات المعنية في الدول الأخرى لإعمال آثار القرارات سالفة الذكر".

(المادة الثانية)

يضاف تعريفان جديان إلى نص المادة (١) من اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٥١ لسنة ٢٠٠٣ وتعديلاته المشار إليهما :

الجهات التي تقوم بالتجميد : السلطات الرقابية والمؤسسات المالية ، وأصحاب المهن والأعمال غير المالية ، بما يشمل مصلحة التسجيل التجاري ، ومصلحة الشركات ، والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، ومصلحة الشهر العقاري والتوثيق ، ومصلحة الجمارك ، والإدارة العامة للمرور بوزارة الداخلية وغيرهم ممن يمكن أن تكون بحوزتهم أموال أو أصول أخرى أو موارد اقتصادية ذات صلة بالأشخاص أو الكيانات المدرجة .

دون تأخير : فوراً في غضون ساعات من صدور قرار الإدراج على قائمتي الكيانات الإرهابية والإرهابيين من قبل الجهة المختصة .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء ، في ٢٨ ربيع الأول سنة ١٤٤١ هـ

(الموافق ٢٥ نوفمبر سنة ٢٠١٩ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / مصطفى كمال منبولى